اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 16680 رقم الصفحة: 12 مسلسـل: 90 رقم القصاصة: 1

اقتصاديون عرب: الميزانية السعودية نقلة نوعية لتحقيق الأمن الاقتصادي للمواطن

محمد سيد - القاهرة

أكد اقتصاديون عرب بالقاهرة أن بلوغ الميزانية العامة للمملكة للعام الجديد "٤٧٥" مليار ريال سيمثل نقلة نوعية لتحقيق الأمن الاقتصادي للمواطن السعودي ،وأوضحوا أنه رغم الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة في الوقت الحالي إلا أن هذا الأمر لن يكون مقلقاً ولن يشعر به المواطن السعودي الذي تحاول حكومته الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بذل كل ما في وسعها للنهوض بالمواطن السعودي وتقدم المجتمع بما يجعله مسايراً للتطورات العالمية دون تأثر ملحوظ بالأزمات العالمية وفي مقدمتها الأزمة المالية وتراجع أسعار النفط.

وأضافوا أن الراصد للميزانية سيلاحظ ان السوق السعودية ستشهد إنفاقا كبيرا على مشاريع البنى التحتية ومشاريع التنمية تنعكس بشكل مباشر على ازدهار ونمو اقتصادها وزيادة حجم الإنفاق المخصص في ميزانية ٢٠٠٩، مشيرين إلى أن الميزانية الحالية تأتي ترجمة للسياسة الاقتصادية الآمنة التي تنتهجها المملكة في تسيير الاقتصاد الداخلي والبعد عن المخاطر المتوقعة.

"المدينة" رصدت آراء الخبراء حول الميزانية الحالية في سياق السطور التالية:

في البداية يؤكد د.محسن الخضيري الخبير المصرفي المصري ان الميزانية السعودية لعام ٢٠٠٩ رغم الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي إلا أن هذا الأمر لن يكون مقلقاً ولن يشعر به المواطن السعودي الذي تحاول حكومته الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بذل ما في وسعها للنهوض بالمواطن السعودي وتقدم المجتمع بما يجعله مسايراً للتطورات العالمية دون تأثر ملحوظ بالأزمات العالمية وفي مقدمتها الأزمة المالية وتراجع أسعار النفط، مؤكداً أن المملكة لا تتأثر كثيراً بالأزمات الخارجية وخاصة تذبذب أسعار النفط لانه لم يعد أساس الدخل القومي السعودي كما كان منذ سنوات وذلك نظراً لتنوع القاعدة الإنتاجية والاقتصادية السعودية وتحول النفط إلى إحدى ركائز الاقتصاد الوطني وليس المعول عليه بالأساس.

ويضيف أن النتائج الإيجابية التي تحققها ميزانية المملكة في نهاية كل عام يعود للتوازن الشديد الذي تشهده السياسة المالية السعودية ، واتباع المملكة سياسة نقدية حكيمة قللت من تأثرها بالأزمة المالية التي نشأت منذ نحو ٣ أشهر، وان السياسة الاقتصادية الحكيمة للمملكة قللت من حدة التأثر بالأزمة العالمية، كما إن ضخ مئات المليارات من الدولارات في استثمارات مختلفة على مدى السنوات الخمس المقبلة يؤكد متانة وقوة الاقتصاد السعودي، وأن الحكومة السعودية ستعمل على إيجاد الآليات المناسبة لتنفيذ الميزانية الحالية بما يختلف عن الطرق التقليدية التي تنتهجها بعض المؤسسات الحكومية في الأعوام الماضية، وذلك من خلال تنفيذ التوجيهات العليا للدولة، وذلك بما يقتضي ضمان أفضل النتائج المأمولة وجاء التوجه السعودي في صرف جزء من فائض الميزانية بين المشاريع التنموية وسداد الدين العام حاملا معه أولويات سياسية واقتصادية واضحة المعالم، مؤكدا على ضرورة عدم اعتماد المؤسسات الحكومية السعودية على الأسلوب التقليدي في المشاريع التنموية المنتظرة، مشددا على أن كافة المؤسسات المعنية مسئولة عن سرعة التنفيذ للتعجيل في إظهار انعكاسات توجهات الدولة على تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع السعودي. ومن جانبه توقع عبد الفتاح محمد عبد الفتاح مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الأسبق أن تشهد الساحة الاقتصادية السعودية نموا غير مسبوق بين اقتصاديات دول المنطقة نتيجة لمقدرتها على إنفاق حجم الأموال الكبيرة على مشاريع البنى التحتية وارتفاع مستوى دخل المواطن السعودي الشامل ، مشيرا إلى أن الميزانية الحالية تأتي ترجمة للسياسة الاقتصادية الآمنة التي تتبعها المملكة في تسيير الاقتصاد الداخلي والبعد به عن المخاطر المتوقعة ،والراصد للميزانية سيلاحظ أن السوق السعودية ستشهد إنفاقا كبيرا على مشاريع البنى التحتية ومشاريع التنمية تنعكس بشكل مباشر على ازدهار ونمو اقتصادها وزيادة حجم الإنفاق المخصص في ميزانية ٢٠٠٩.

ويضيف أن الميزانية تعتبر نقلة نوعية في سبيل تنمية

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 16680 رقم الصفحة: 12 مسلسـل: 90 رقم القصاصة: 2

متوازنة بين جميع مدن وقرى المملكة ، مشيدا بحجم الإنفاق الذي خصص في أوجه الصرف على مشاريع الطاقة والبنى التحتية ومشاريع المرافق، وان إعلان ميزانية الحكومة السعودية انعكاسا لعبد الخير عبد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الامين الامير سلطان بن عبد العزيز، الذي يحرص على رفاهية المواطن، وطالب بمراقبة دقيقة لاوجه صرف هذه الميزانية، وفي الوقت نفسه المشاريع التي تنفذ، بحيث تكون وفقا لجدول زمني مقرر لها، وان تكون في المستوى المأمول من هذه المشاريع، موضحا أن إنفاق هذه الميزانية سينعكس على مجمل الحركة التجارية في البلاد، وسيضيف فتح فرص وظيفية كبيرة للمواطنين ويزيد من معدل حركة نمو القطاع الخاص، مما يقلل على الاعتماد على النفط في مداخيل الدولة.

ويشير إلى أن وضع الميزانية بين يدي الوزراء يتطلب منهم الإدراك لاهمية دورهم في تحقيق رسالة خادم الحرمين الشريفين في تنفيذ كافة الخدمات التي تصب في احتياجه ورفاهيته من مشاريع المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها من المشاريع . إذ لا بد من العمل على استغلال الميزانية كمورد مهم لاستثمارها لصالح المواطن. ففي السابق كان يشتكي بعض الوزراء من قلة الموارد، أما اليوم فان الميزانية كبيرة بالدعم الكبير من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بكل ما يخدم هذا الوطن الغالي ومواطنيه.

أما د. محمد عبد الحليم عمر مدير مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر فيرى أن ميزانية المملكة تؤكد حجم الاهتمام المتزايد من مشاريع التنمية بما يتواكب مع تطلعات المجتمع السعودي، واستقراء لرسالة خادم الحرمين الشريفين للوزراء في حمل أمانة إدارة الميزانية، التي تتطلب من الوزراء وضعها في استراتيجياتهم. وأيضا توضح أنه على جميع المسئولين أن يدركوا حجم المسؤولية والأمانة والثقة الملكية الكريمة التي منحها إياهم خادم الحرمين الشريفين لتنفيذ مطالب الوطن والمواطن. وذلك بالتركيز والإخلاص والاهتمام بتفاصيل آليات التنفيذ المبني على الخطط الصحيحة والسليمة.